

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتبار الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة قنا

عن العام المالي ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة

الغرفة التجارية لمحافظة قنا؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد الهيكل التنظيمي للغرفة التجارية

لمحافظة قنا؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة قنا جلسة ٢٠٠٨/١٠/٢٨

باعتبار الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالي ٢٠٠٩؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١١/٢٩

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة قنا عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢٢٠٠٠٠ ج (فقط مليونان ومائتا ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٧٤٧٩١١ ج (فقط مليون واحد وسبعمائة وسبعة وأربعون ألفاً وتسعمائة وأحد عشر جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٤٥٤٠٨٩ ج (فقط أربعمائة واثنان وخمسون ألفاً وتسعة وثمانون جنيهًا لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٨/١٢/١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي